التكتل والتجمع:

لماذا يعد الوصفة السحرية لتعويم الاستثمارات العربية ؟

لا يعرف العالم إلا لغة التجمع والتكتل مع نهايات القرن العشرين، وبدايات القرن الحادى والعشرين، وهى لغة أكد عليها واقع التقدم فى الدول الصناعية الكبرى من أجل تحقيق المزيد من النمو والانتعاش، ومن أجل توفير افضل الظروف اللازمة للتقدم التكنولوجى ولإعطاء الصناعة دفعة قوية الى الأمام.. وهى دروس للأسف لم يدركها حتى الآن عالم الدول النامية التى تعيش فى إطار عام من الانقسام وعدم الاتفاق حتى على مستوى المجموعات الجغرافية التى تملك كل مقومات التجمع والتكتل، وتلك كل ضروراته واحتياجاته.

وحول ضرورات التجمع والتكامل العربى فى الصناعات الهندسية يوضح الدكتور مهندس نادر رياض رئيس مجلس ادارة شركة بافاريا مصر وعضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الهندسية، انه على الرغم من ضياع اكثر من ٤٠ عاما على مولد فكرة التجمع العربى، إلا أن ما مضى يندرج تحت بند التاريخ، ويجب ان نعيش الحاضر ونامل فى المستقبل خاصة، وان السنوات الأخيرة قد شهدت بداية تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى اعتبارا من اول يناير ١٩٩٨ كبداية للتكتل العربى، وللتعامل مع العالم باوضاعه الجديدة ومتناقضاتها، والتى يتضح جانبا من ابعادها من الواقع القائل انه على الرغم من أن عالم اليوم يعيش تحت مسمى تحرير التجارة.

أو «العالم فى ظل اقتصاديات السوق».. إن أجزاء العالم المختلفة قد اتجهت إلى خلق تجمعات أو تكتلات كبيرة من منطلق مصالح مشتركة تربط بين شعوب كل من هذه التجمعات، وتعطى لكل من الوحدات الداخلة فيها قدراً أكبر نحو التنمية والنمو، وقوة أكثر فاعلية على المنافسة وتحقيق المصالح الوطنية. ومن المتناقضات التى نلمسها أيضا ان الكثير من الوحدات التى تدخل فى هذه التكتلات قد تختلف عن بعضها لغة أو دينا او ثقافة إلا أنها فى نهاية الامر ترى ان طريق الخلاص لها يتمثل فى الترابط الاقتصادى واذا كان هذا هو موقف تلك التكتلات سواء فى امريكا او فى أوروبا او فى اسيا أو فى افريقيا. فما بالنا بعالم عربى لا نحتاج إلى تعديد عناصر ترابطه ووحدته عالم عربى يقبض بيديه على العصا السحرية التى يمكن ان تعطية غلبة مطلقة فى عالم الصراعات... هذه العصا تتمثل فى توافر رأس المال وفى الثروة البشرية، ناهيك عن العناصر الأخرى للقوة الاقتصادية وكلكم خبراء بها.

وعندما نتحدث عن الصناعات الهندسية فنحن نتحدث عن بنية أساسية ترتكز عليها قلاع صناعية، فإذا ما تجمعت هذه القلاع فإن المجتمع العربى باكمله سيمتلك من القوة الاقتصادية ما يمكنه من القيام بمنافسة تعمل التكتلات العالمية لها حسابا وحسابات.. وعندما نتحدث عن «تجمع» قلاع الصناعات الهندسية فإننا نوفر لأنفسنا مقومات قد لا تتوافر بنفس القدر لبعض التكتلات العالمية الأخرى، ذلك أن هذا التجمع بالذات يعنى القدرة المتنامية والممتدة والقادرة على ترشيد الطاقة، وترشيد استخدام المدخلات، وترشيد كفاية وكفاءة الثروة البشرية... الأمر الذى يصل بنا - فى إطار هذا التجمع - إلى خفض التكلفة وتعظيم العائد الأمر الذى يوفر لنا فرصة جيدة على المنافسة العالمية وتحقيق المصالح العربية.

ولا تقتصر الصناعات الهندسية على قائمة بذاتها من الصناعات، وإنما تمتد افاقها لتغطى مختلف مجالات الإنتاج، وذلك من خلال ما توفره لنا هذه الصناعات من إمكانيات فنية وتكنولوجية لاغنى عنها تمكن التجمع العربى من اللحاق بركب ما نشهده اليوم من ثورات علمية وتكنولوجية. ومن البديهى ان ذلك يعنى ان الصناعات الهندسية دون غيرها هى المدخل الحقيقى للاستخدام العربى فى التقنيات الجديدة التى تتلاحق فى موجات لابد لنا من إدراكها مادمنا قد قررنا هنا ان نقوم بدور ايجابى وفعال فى إدارة الاقتصاد العالمى الجديد، وفى تحقيق المصالح من أجل مستقبل افضل لاجيالنا المقبلة.

ويؤكد الدكتور نادر رياض أن هناك مجموعة من الحقائق العصرية التى يجب أن نتعامل معها بكل الجدية والحسم وللوضوح تتمثل فيما يلى :

■ لا عودة لعهد مضى افتقد الرؤية الشاملة والخطى الواثقة بعد ان قررنا فى جدية الا نعود إليه، وهو ما يستوجب التحرك لبناء المستقبل الذى نامله لأبنائنا من بعدنا فى اطار خطوات تنفيذية محددة داخل برنامج زمنى نلتزم به.

■ لا بديل من ضرورة أن نعمل فى عزم للتحول بقلاع الصناعات الهندسية فى كل بلد على حدة، إلى قلعة شامخة للصناعات الهندسية على مستوى العالم العربى بما يمكننا من المنافسة وليس التنافس وذلك من خلال التكامل فى هذه الصناعات خاصة وان هذا التكامل يعنى الحفاظ على الموارد العربية المتاحة والابتعاد باستخداماتها عن الفقد او الاهدار.

الاسراع بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية، وكذا اقامة السوق العربية المشتركة، ولنبدأ بإقامة هذه السوق فى مجال الصناعات الهندسية وصولا بهذه الصناعات إلى تكامل حقيقى يستند الى تحرر كامل من القيود والأعباء الاجرائية والرسوم الجمركية وغيرها فى داخل منطقة التكامل بما يسمح بتداول مستلزمات إنتاج هذه الصناعات وخاماتها ومنتجاتها ومدخلاتها بصورة ميسرة.

تطبيق سياسة موحدة للاستفادة من اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة دعما للانتاج العربى من ناحية، ودعما لقدرة هذا الانتاج لدخول مجال التصدير خارج منطقة التكامل بقوة ومواجهة اية ممارسات او مواقف قد تتخذها اطراف أخرى ضد المنتجات العربية، بما فى ذلك من ضرورة وضع نظام موحد بين دول منطقة التكامل لشهادات المنشأ لتنظيم التعاملات البينية بين هذه الدول، وكذا بينها وبين العالم الخارجى.

■ لابد من عمل التشريعات اللازمة للتكامل بين القوى البشرية اللازمة للصناعات الهندسية، بما يتيح للعمالة الفنية والماهرة حرية التنقل والعمل داخل منطقة التكامل دعما وترشيدا لهذه الصناعات. مما يؤدى بنا الى ضرورة الاتفاق على مستويات قومية عربية.

تحقيق الشفافية الكاملة فى تداول المعلومات والبيانات اللازمة لدعم الصناعات الهندسية فى منطقة التكامل لدعم غيرها من الانشطة والمعاملات الاستثمارية والتجارية لتوظيف الطاقات المختلفة التى نملكها بما يؤهلنا للتعامل مع العالم الخارجى من واقع الندية والقدرة على المنافسة وكخطوة لتحقيق حياة أفضل لشعوب.